د. مهند مصطفى*

الردع الإسرائيلي والحرب على لبنان

اعتبرت إسرائيل أن احد أهدافها المركزية في شن الحرب على لبنان، هو ترميم قوة الردع الإسرائيلية في المنطقة والمحافظة عليها، فبعد أن خدشت في أعقاب اسر حزب الله للجنديين الإسرائيليين في تموز، اعتبر الخطاب العسكري والسياسي الإسرائيلي عملية الأسر دليلا على ضعف قوة الردع الإسرائيلية الأمر الذي دفعها لشن الحرب لاستعادة هذه القوة، سنحاول في هذه الورقة بحث نظرية الردع عموما، ومفهوم الردع الإسرائيلي خصوصا وعلاقته في الأزمة الأخيرة التي أعقبت اسر الجنديين الاسرائيليين.

نظرية الردع (Deterrence)

ظهرت نظرية الردع في المرحلة النووية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وارتبط مفهوم الردع بالسلاح النووي والدول النووية. حددت النظريات الإستراتيجية ثلاثة أهداف للقوة العسكرية: الهجوم، الدفاع والردع (هركابي، ١٩٩٠)، ولكن حتى ظهور السلاح النووي بقي الردع مهمشا ولم يشكل عاملا في العلاقات الإستراتيجية بين الدول وفي الصراعات بينها، وبعد ظهور السلاح النووي اخذ الردع مكانا رائدا في مجمل العلاقات الإستراتيجية بين الدول النووية عموما والصراعات التقليدية خصوصا. ويكمن الفرق بين مركبات القوة العسكرية: الدفاع والهجوم، وبين المركب الثالث: الردع، يكمن في جوهر المركبين الأوليين الذي يرتكز على استعمال القوة العسكرية، بينما يكمن جوهر المركب الثالث بعدم استعمالها.

يتفق المنظرون العسكريون والإستراتيجيون على حد أدنى من تعريف مفهوم الردع، وهو "التهديد باستعمال القوة العسكرية، الأمر الذي يدفع الدولة الأخرى الى الامتناع عن عمل معين، خوفا من ردة فعل الدولة الرادعة أو الثمن الذي يمكن دفعه نتيجة لذلك" (Payne، 1996؛ Zagare and Kilgour، 2000)، بمعنى أن

*باحث في مركز الدراسات المعاصرة في أم الفحم، وجمعية بن خلدون في الجليل.

حرب فاشلة لانقاذ الردع.

الردع ينطلق من منع الخصم من القيام بأي فعل دون أن تحرك القوات العسكرية للدولة الرادعة ساكنا، لان الخصم يعرف أن القيام بهذه العملية سوف يكلفه ثمنا غاليا. إن هذا التعريف يوضح ان تنفيذ التهديد يعني بشكل طبيعي فشل الردع، بمعنى أن الردع يقوم على جعل الخصم يمتنع عن عمل معين لانه يفهم الثمن الذي سيدفعه مقابل ذلك، وإذا فعل هذا العمل واضطرت الدولة الرادعة للرد على ذلك وتنفيذ تهديدها فان ذلك يعني فشل عملية الردع. بمعنى آخر تتلخص فلسفة الردع في منع الخصم القيام بأي فعل دون أن تضطر الدولة الرادعة استعمال سلاحها.

ينطلق الردع من خلال التأثير على البيئة النفسية للخصم، ويتفق العلماء على أن مفهوم الردع يرتكز على فهم العلاقة بين التهديد وبين مصداقيته، يرتبط التهديد بالرادع، بينما ترتبط مصداقية التهديد بالخصم، بفهمه لقدرة الذي يقوم بالتهديد على تنفيذ تهديده إذا قام بارتكاب العملية المعنية.

هنالك فرق بين الردع النووي والردع التقليدي، في الردع النووي يتم ردع الخصم حتى لو علم الخصم انه ليس بالتأكيد أو بالضرورة سيتم استعمال السلاح النووي، بينما الردع التقليدي يعتمد على استعمال القوة وتنفيذ التهديد.

تعتمد نظرية الردع على توفر الشروط الضرورية التالية (هركابي، ١٩٦٤):

الاتصال: تلزم نظرية الردع وصول التهديد الى الخصم ومعرفة الخصم لذلك.

المصداقية: على التهديد أن يكون ذا مصداقية، وعلى الخصم أن يقتنع بقدرة الدولة الرادعة على تنفيذ تهديدها، بمعنى أن الدولة الرادعة تملك القدرة والرغبة على تنفيذ تهديدها بكل ثمن.

العقلانية: تنطلق الدولة الرادعة أن الخصم يفهم التهديد جيدا، ويقوم بحسابات عقلانية للربح مقابل الخسارة، لا يمكن ردع خصم غير عقلاني، مهما كانت قوة الدولة الرادعة وضعف الخصم.

البديل: على الدولة الرادعة أن تبقي طريقا بديلا أمام الخصم، لكي يبقى الخصم يفكر بطريقة عقلانية.

على ضوء اهمية توفر هذه الشروط لنظرية الردع الناجحة، يتضح أن الردع هو مفهوم نسبي وغير مطلق. لا يمكن الحديث عن حالة من الردع المطلق، وذلك بسبب:

أولا: لان الردع الناجح لا يعتمد فقط على القوة والقدرة الحقيقة للدولة الرادعة، وإنما الانطباع الذي يرتسم عند الخصم عن هذه القوة والقدرة على تفعيله.

ثانيا: الردع هو مؤقت، وهو ناجح في الوقت الذي لا يملك الخصم بدائل أخرى معقولة من جهته، وإذا كانت هذه البدائل غائبة فانه سيبقى تحت تأثير الردع حتى يجد البديل لذلك في المستقبل لإلغاء الردع.

ثالثا: الردع هو مفهوم ديناميكي غير ثابت متعلق بوعي الخصم وفهمه لقوة وقدرة الدولة الرادعة على ضوء التغييرات العسكرية والسياسية.

رابعا: تكون عادة قرارات الخصم نابعة من اعتبارات لا تحددها فقط الدولة الرادعة، ويمكن لقراراته أن تتأثر باعتبارات أخرى مثل أزمة داخلية، تغير عنده موازين التفكير والأولويات.

يعتبر الردع حالة نسبية وغير مطلقة، ولكنها قابلة في نفس الوقت للفشل، أما أسباب فشل الردع فيعود إلى الأسباب التالية (طال، ١٩٩٦):

المصداقية: تعتبر المصداقية من الشروط الضرورية لنجاح الردع، وفي نفس الوقت قد تشكل عاملا في فشلها إذا اتخذت الدولة الرادعة فعلا معتدلا أو امتنعت عن فعل شيء في حالة قيام الخصم بعمل معين ارتدع عنه في السابق بسبب الردع، إن غياب مصداقية التهديد هو احد العوامل المركزية لفشل نظرية الردع.

العقلانية: صعوبة كبيرة في تقدير عقلانية الخصم، وقدرته على فهم الربح والخسارة في حساباته، الأمر الذي يؤدي على فشل وضعف عملية الردع.

الاتصال: صعوبة الاتصال ونقل التهديد إلى الخصم، وتتضمن أيضا اشكالية كشف القوة أو عدم كشفها، فكشف القوة جزء من الردع، ولكنه سيؤدي بالخصم إلى تطوير آليات لمواجهتها، بينما

واجهت وتواجه الإستراتيجية والأمن القومي الإسرائيلي نقاط ضعف عديدة أهمها: غياب العمق الإقليمي/ الاستراتيجي لها، قلة عدد السكان أو العامل الديمغرافي المتدني أمام العرب، عدم قدرة الجبهة الداخلية أو المدنية تحمل حرب متواصلة وطويلة (هوروفيتش وليسك، ١٩٨٨). ودفعت هذه النقاط إلى تطوير نظرية الردع الإسرائيلية، رغم المحاولات المستمرة لتجاوز هذه النقاط.

تعتيم القوة قد يضر بنقل صحيح للتهديد ومصداقيته.

الردع هي حالة مؤقتة، وفي حال لم يعقبها تسوية سياسية فان قدرتها على الاستمرار ستكون تحت التهديد والاستنزاف (لفيتا، ١٩٨٨).

الردع الإسرائيلي

يعتبر الردع احد المركبات الأساسية في الأمن القومي الإسرائيلي (غوردون، ٢٠٠٢، ٤٤)، ويمّكن الردع من الحفاظ على القدرة القومية بدون استعمال القوة العسكرية أو استنزاف الموارد وخسائر مادية وإنسانية ومعنوية، وخصوصا في حالة دولة إسرائيل التي تتواجد كأقلية أمام أكثرية (طال، ١٩٩٦). لا يوجد في إسرائيل، أو على الأقل، غير معروف انه توجد لإسرائيل نظرية أمنية رسمية مبلورة بأدبيات رسمية قامت على صياغتها الحكومة أو المؤسسة الأمنية كما هو الأمر في الولايات المتحدة الأمبركية، وذلك لان إسرائيل تتواجد في سياق وبيئة متحركة تؤثر عليها وتتأثر بها الرؤية الأمنية الإسرائيلية[1] (درور، ١٩٨٩).

واجهت وتواجه الإستراتيجية والأمن القومي الإسرائيلي نقاط ضعف عديدة أهمها: غياب العمق الإقليمي/ الاستراتيجي لها، قلة عدد السكان أو العامل الديمغرافي المتدني أمام العرب، عدم قدرة الجبهة الداخلية أو المدنية تحمل حرب متواصلة وطويلة (هوروفيتش وليسك، ١٩٨٨). ودفعت هذه النقاط إلى تطوير نظرية الردع الإسرائيلية، رغم المحاولات المستمرة لتجاوز هذه النقاط.

استطاعت الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية التعاطي مع هذه النقاط، دون تجاوزها، شكل احتلال أراض عربية شاسعة عام ١٩٦٧ عمقاً استراتيجياً لاسرائيل، (وقبل الاحتلال اعتمدت الإستراتيجية الإسرائيلية على أسلوب الحرب الوقائية كتعويض لانعدام العمق الاستراتيجي)، وذلك لشل زمام المبادرة من العرب، وقد وضعت إسرائيل لنفسها خطوطا حمراء للمبادرة بالحرب، مثل: إغلاق مصر لمضائق "تيران"، تركز وتجمع عسكري غير مألوف على الحدود وغيرها من المعايير الإستراتيجية. وتعاطت مع النقطة الثانية من خلال التجنيد الإجباري لليهود حتى جيل (٥٥) عاماً، واستمرارية حالة الاحتياط حتى هذا الجيل ويستدعى سنوياً للتدريب والمتابعة، أما نقطة الضعف الثالثة فقد تغلبت عليها من خلال جعل حروبها قصيرة وغير طويلة، بإتباع إستراتيجية الحسم السريع.

أثبتت التجربة العسكرية الإسرائيلية صحة هذه النقاط، فالمجتمع الإسرائيلي لم يتحمل حرب لبنان التي طالت، وان وافق عليها بداية، ولكن عندما طالت وبدأت تكلف ثمنا باهظا في الأرواح خرج آلاف الناس للشوارع معارضين للحرب منددين بها، كما أن التجربة أوضحت أن إسرائيل انتصرت في الحروب على الجيوش العربية سريعاً عام ١٩٤٨، ١٩٥٦ و ١٩٦٧ وردت الهجوم عام ١٩٧٣، إلا أنها لم تنتصر في إطار حرب العصابات سواء ضد الكفاح الفلسطيني أو المقاومة اللبنانية (ينيف، ١٩٩٤).

حاولت إسرائيل منذ بداية قيامها أن لا يمس عمقها المدني كيلا تُهّبط من معنويات مواطنيها، فأحد عوامل النصر في الحروب الإسرائيلية هو الحاجة إلى الإجماع الوطني اليهودي الداخلي ليشكل غطاء مدنيا وأخلاقيا للحرب.

حددت إسرائيل لنفسها بعض الشروط، التي اعتبرت أسسا لصياغة نظرية أمنية وإستراتيجية، ومنها استنبطت مبادئ الردع الإسرائيلي، واحد أهم هذه الأسس الحفاظ على الوضع القائم التي نتج عن حرب عام ١٩٤٨، والمحافظة على التفوق الإسرائيلي أمام العرب في جميع المجالات السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية (بن غوريون، ١٩٥٥).

على ضوء ما ذكر يمكن القول إن الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية اعتمدت على أساسين، الردع والحسم، ينطلق الردع الإسرائيلي من قاعدة إفهام العرب أن أي هجوم عليها سيكلفهم ثمنا غالياً وان الفائدة المجنية من الهجوم ستكون أقل من الخسائر التي

سيتكبدونها، يعتمد الردع الإسرائيلي على التفوق الاستراتيجي النوعي لإسرائيل مقابل الكم الكثير للعرب، وعلى الرغم أن إسرائيل لا تبوح بترسانتها النووية، فان ضبابية سلاحها النووي عامل مهم في ردع العرب. أما الحسم، فالمقصود به هو حسم المعارك والحروب مع العرب بشكل سريع، وعدم إطالة الحرب، لكي يستطيع الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي تحملها. ويأتي مبدأ الحسم في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بعد فشل الردع، فإذا فشل الردع أمام العدو ولم يرتدع الاخير، وقرر خوض الحرب، فعلى إسرائيل أن تحسم المعركة بسرعة، لهذا السبب فان مبدأي الردع والحسم (هرتعا وهخرعا) شكلا الأساس التي قامت عليه الإستراتيجية الإسرائيلية (غوردون، ٢٠٠٢، يانيف، ١٩٩٤).

حدد بن غوريون في أدبياته التي كتبها مفهوم الردع الإسرائيلي، وهو مفهوم يختلف في بعض جوانبه وجوهره عن مفهوم الردع كما ظهرت في الأدبيات الإستراتيجية الغربية، حسب تصوره فان الردع الإسرائيلي يقوم على ثلاثة مركبات أساسية: أولا: الردع ليس امتحانا لمرة واحدة حاسمة، وإنما هو مسار سياسي واستراتيجي ديناميكي، مستمر، متراكم وطويل الأمد، تكون فيه الانتصارات والهزائم نسبية على المدى القصير. ثانيا: الردع في المفهوم الإسرائيلي ليس تمرين تكتيكي، وإنما عملية إستراتيجية شاملة تشمل مركبات الدفاع والهجوم، وثالثا: الردع الإسرائيلي يعتمد على استعمال السلاح، وليس التهديد باستعماله فقط، كما هو الحال بين الدول النووية، استعمال السلاح يهدف إلى إحباط مبادرات عدائية، واظهار القدرة والصلابة (يانيف، ١٩٩٤، ٣٢-٣٣).

في دراسته للماجستير في جامعة حيفا يطور قائد المنطقة الجنوبية السابق "دورون الموغ" المركب الأول من رؤية بن غوريون لمفهوم الردع الإسرائيلي، ويذكر أن الردع الإسرائيلي هو "ردع متراكم" وتكمن قوته في ميزة تراكميته، وليس كما يتم التنظير له في الأدبيات الغربية (الموغ، ١٩٩٧).

تقوم الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية بتقسيم التهديد العربي حسب الموقع الجغرافي للدول العربية. وبحسب الموقع الجغرافي تبني إستراتيجيتها وجوابها الأمني للدول حسب موقعها. ويبقى المشترك لنظرة إسرائيل للحلقات الجغرافية هي عامل الردع الإسرائيلي. على كل حال، تقسم إسرائيل الدول العربية إلى دول الطوق العربية، التي خاضت معها إسرائيل حروباً مباشرة بسبب التماس الحدودي معها، وتأثير الصراع الفلسطيني الإسرائيلي المباشر على هذه الدول، وتشمل دول الطوق كل من: مصر، الأردن، لبنان وسورية.

إضافة إلى دول الطوق هناك دول الحلقة الثانية غير المجاورة لإسرائيل حدودياً مثل: العراق، السعودية، ليبيا وإيران. وبسبب البعد الجغرافي لها، لا تستطيع إسرائيل خوض حروب مباشرة معها بالمفهوم التقليدي للحرب. نصبت الإستراتيجية العسكرية جل اهتمامها الأمني والعسكري والإستخباراتي على دول الطوق حتى أوائل الثمانينيات، حيث أن توقيع اتفاق السلام مع مصر، حتى لو بقي بارداً كما يسميه الإسرائيليون، فانه رتب من جديد أجندة الإستراتيجية العسكرية.

لا نعدد هذه المراحل بمفهومها المطلق، أي لا يعني أن توقيع اتفاق

مظاهر الرهان الاسرائيلي على التدمير

تبنت إسرائيل نظرية الردع الأميركية القاضية إن التهديد ليس كافياً للردع، بل إفهام العدو أن هذا التهديد قد يتحول إلى فعل وعمل عسكري إذا تم تجاوز الخطوط الحمراء. على ضوء ذلك استنزفت حرب الخليج الثانية قوة الردع الإسرائيلية وأضعفتها، عندما لم تستطع أو مُنعت إسرائيل من الرد على الهجمات الصاروخية العراقية التي أصابت لأول مرة العمق الإسرائيلي وهددت الأمن القومي الإسرائيلي بمفهومه الشامل.

السلام مع مصر قد ألغى الأخيرة من موقعها في الإستراتيجية الإسرائيلية، بل اختلفت الأدوات لمواجهة التهديد المصري والذي يتمثل بتسليح الجيش المصري بالعتاد الحربي الحديث من الأدوات العسكرية إلى أدوات الضغط الدبلوماسي والعمل الاستخباراتي. ولا يعني أيضا أن إسرائيل أغفلت دول الحلقة الثانية خلال الفترة الأولى، ولكن الاهتمام انصب أكثر على دول الطوق، بالإضافة إلى أن الاهتمام الإسرائيلي بدول الحلقة الثانية في هذه المرحلة لم يكن بسبب تهديدها العسكري، بل لتأمين الهجرة اليهودية منها إلى إسرائيل أو قلب أنظمة حكم وتغييرها بأنظمة جديدة تعترف بدولة إسرائيل، مثل دعم إسرائيل لثورة الأكراد في العراق أواخر الستينيات، والتي فشلت بالإطاحة بنظام الحكم العراقي، وكان لهذه الثورة لو نجحت أن تقلب موازين الشرق الأوسط .

بدأت الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تهتم بدول الحلقة الثانية في أوائل الثمانينيات، وبالذات بعد الثورة الإسلامية في إيران، وخوفها من تصدير الثورة إلى دول مجاورة. في هذه الفترة كانت إسرائيل في حالة سلام مع مصر(يقول الإستراتيجيون الإسرائيليون أن سلاماً بارداً مع مصر أفضل من حرب ساخنة معها). وعزلت مصر على أثر ذلك عربياً، أما لبنان فكانت غارقة في الحرب الأهلية، وكانت إسرائيل تحضر لاجتياحها، ليس لاحتلال الدولة في بادئ الأمر، بل للقضاء على المقاومة الفلسطينية. أما سورية فقد أثبتت التجربة فاعلية الردع الإسرائيلي في استقرار حدودها، كما أن سورية كانت تضغط من خلال الورقة اللبنانية وليس من خلال البندقية السورية (للتوسع انظر: يانيف، ١٩٩٤).

ترجمت إسرائيل اهتمامها الأمني بدول الحلقة الثانية بقصف المفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١. ويعتبر بعض المعلقون الإسرائيليون هذا القصف، اليوم وبأثر رجعي، أنه "أنقذ" الجنس البشري، وان الولايات المتحدة تفهمت العملية بشكل متأخر جداً، فما استطاعت إسرائيل فهمه قديماً فهمته أميركا حديثاً.

الصواريخ وموقعها في نظرية الردع الإسرائيلية

أدى دخول الصواريخ البالستية إلى الشرق الأوسط إلى تغيير مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، وقد تجسد هذا التغيير في الأمور التالية:

١. فقدان الأهمية المعطاة للعمق الإقليمي/ الاستراتيجي .
٢. ضرورة تطوير أنظمة دفاعية ضد الصواريخ الباليستية.
٣. إعطاء أهمية أكبر لسلاح الجو (رغم الأهمية المعطاة له عموماً).
٤. البدء بتطوير السلاح البحري وبالذات الغواصات .
٥. تطوير صواريخ باليستية تصل إلى العمق العربي في كل مكان.

بالإضافة إلى هذه التغييرات الإستراتيجية، ازدادت قناعة إسرائيل بأهمية سياستها الأمنية المتمثلة بالضربة الوقائية، التي أثبتت جدواها في حروب ١٩٥٦ و١٩٦٧، أو بقصف المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١.

على أثر دخول الصواريخ الباليستية والأسلحة غير التقليدية للشرق الأوسط، بدأت إسرائيل العمل على تطوير ثلاث منظومات عسكرية، المنظومة الأولى هي الصواريخ الباليستية، التي تحظى بتعتيم لا يقل عن التعتيم على البرنامج النووي الإسرائيلي، يدور الحديث حسب مراكز الدراسات الإستراتيجية عن صواريخ "اريحا١" و "أريحا ٢" وهي صواريخ باليستية تحمل رؤوساً

تعتبر نظرية الردع الإسرائيلية، إن القدرة على الهجوم وإيذاء الخصم بصورة قاتلة لا تكفي لردع الخصوم بصورة كاملة. بل الدفاع عن الأمن القومي والعمق الإسرائيلي من أسلحة الخصوم التي يعتبرونها مقتل الدولة العبرية يعمق نظرية الردع الإسرائيلية ويعطيها فاعلية أكبر. فليس فقط أن إسرائيل تملك القدرة على ضرب خصومها بصورة قاتلة، بل إن عدوها لا يملك خيار الرد بصواريخه الباليستية، وان فعل فإنها عرضه للفشل بسبب النظام الدفاعي الإسرائيلي.

تقليدية وغير تقليدية، وتشكل هذه الصواريخ أساس الردع الإسرائيلي، لان العرب يفهمون حجم الدمار لهذه الصواريخ على العمق العربي، وقد سميت في بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية صواريخ "يوم الحساب" (ستيف، ١٩٩٨).

تبنت إسرائيل نظرية الردع الأميركية القاضية إن التهديد ليس كافياً للردع، بل إفهام العدو أن هذا التهديد قد يتحول إلى فعل وعمل عسكري إذا تم تجاوز الخطوط الحمراء. على ضوء ذلك استنزفت حرب الخليج الثانية قوة الردع الإسرائيلية وأضعفتها، عندما لم تستطع أو مُنعت إسرائيل من الرد على الهجمات الصاروخية العراقية التي أصابت لأول مرة العمق الإسرائيلي وهددت الأمن القومي الإسرائيلي بمفهومه الشامل.

في هذه الحالة تغلب العامل السياسي والدولي على العامل الاستراتيجي، ومع إن إسرائيل غير نادمة على عدم ردها على هذه الهجمات للحفاظ على التحالف الدولي الذي ضم دولاً عربية، فإنها تعترف أن القصف الصاروخي لإسرائيل أضر بقوة ردعها، وعمق مخاوفها أكثر من منظومات الصواريخ التي أصبح تهدد الوجود الإسرائيلي أكثر من أي شيء آخر، وتحيد من أهمية العمق الاستراتيجي على الأرض (غوردون، ١٩٩١). سقوط الصواريخ العراقية على إسرائيل، رغم الخسائر القليلة في الأرواح (قتيلين) لم يكن جوهرها بقوتها التدميرية بل بآثارها الإستراتيجية على نظرية الأمن الإسرائيلية.

أما المنظومة الثانية، فهي المنظومة الدفاعية ضد الصواريخ الباليستية، وفي هذا المضمار بدأت إسرائيل منذ عام ١٩٨٨ بتطوير صاروخ "حيتس" (أي السهم) الدفاعي، وقد ازدادت سرعة تطويره بعد فشل منظومة "البتريوت" الأميركية بإسقاط غالبية الصواريخ العراقية في حرب الخليج، تقوم الصناعة العسكرية بتطوير هذا الصاروخ بمشاركة الولايات المتحدة الأميركية، لا تسعى إسرائيل من تطوير هذا الصاروخ إلى الرد فقط على مخاطر الصواريخ الباليستية، بل إلى تعزيز قوة الردع الإسرائيلية، وإفهام العرب وبالذات سورية إن صواريخ "سكود" التي تملكها لم تعد تفيد في توسيع خياراتها السياسية أمام إسرائيل، لان تطوير صاروخ "حيتس" (دخل للعمل لأول مرة في حرب الخليج ٢٠٠٣) سيشل قدرة سورية الهجومية، التي تراهن سورية من خلالها على مناورة إسرائيل سياسيا للانسحاب من الجولان.

تعتبر نظرية الردع الإسرائيلية، إن القدرة على الهجوم وإيذاء الخصم بصورة قاتلة لا تكفي لردع الخصوم بصورة كاملة. بل الدفاع عن الأمن القومي والعمق الإسرائيلي من أسلحة الخصوم التي يعتبرونها مقتل الدولة العبرية يعمق نظرية الردع الإسرائيلية ويعطيها فاعلية أكبر. فليس فقط أن إسرائيل تملك القدرة على ضرب خصومها بصورة قاتلة، بل إن عدوها لا يملك خيار الرد بصواريخه الباليستية، وان فعل فإنها عرضه للفشل بسبب النظام الدفاعي الإسرائيلي.

الحقيقة أن إسرائيل كانت تنتظر الفرصة لان تطلق العراق صواريخ باليستية عليها في الحرب الأخيرة، ذلك إنها كانت تعرف أنها ستسقط الصواريخ العراقية القديمة – التي تفتقد للصيانة والقطع منذ أكثر من عقد– بفعل منظومتي "الحيتس" و"الباتريوت"، ولتجرب "الحيتس" عملياً على الصواريخ العراقية، ولكن بالأساس لترد على هذا الهجوم بهجوم مضاد يعيد للردع الإسرائيلي هيبته، وإفهام العرب إنها كفت عن التعامل مع أمنها القومي بمقاييس سياسية ودولية، وأنها كانت سترد حتى لو عارضت الولايات المتحدة ذلك. لهذا السبب قامت الأخيرة بجهد كبير في غرب العراق لرصد منصات إطلاق الصواريخ وتمشيط المنطقة المتوقع إطلاق الصواريخ منها لتزيل عن كاهلها تبعات هجوم إسرائيلي على العراق، قد يعرقل كل خططها السياسية والعسكرية في العراق والمنطقة.

أما المنظومة الثالثة التي بدأت إسرائيل بتطويرها، فهو السلاح البحري وبالذات الغواصات، يعتبر أقطاب في النظرية الأمنية

يشكل مؤتمر هرتسليا للمناعة الوطنية والأمن القومي، والذي بدأ أعماله بشكل سنوي بعد انتفاضة الأقصى في أكتوبر ٢٠٠٠، نموذجا للتفكير الاستراتيجي الجديد لمفهوم الردع الإسرائيلي، حيث يعتبر الخطاب في هذا المؤتمر أن المناعة الوطنية بكل مركباتها: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية ، الديمقراطية وحتى الروحية تشكل جزء من مفهوم الردع الإسرائيلي إلى جانب المحور العسكري، وانه من الصعوبة الحديث عن مفهوم للردع بدون هذه الجوانب (اراد، ٢٠٠١).

الإسرائيلية سلاح الغواصات أهم من سلاح الجو في المرحلة القادمة، وبالذات الغواصات القادرة على إطلاق صواريخ باليستية تقليدية وغير تقليدية، وازدادت أهمية هذا الموضوع في السنوات الأخيرة خصوصاً وان إسرائيل مقبلة على التخلي عن عمقها الجغرافي في الضفة الغربية، وهي بحاجة إلى منظومة قتالية تخرج سليمة من الضربة الأولى، وبالذات ضربة غير تقليدية، لتقوم هذه المنظومة الباقية بالرد على العدو بضربة قاتلة. طبعاً يعتبر هذا السيناريو بعيد المدى، فهو بحاجة إلى دولة عربية تملك صواريخ باليستية تخترق منظومة الدفاع الإسرائيلية، وبحاجة إلى عنصر المفاجأة الذي يخترق منظومة الاستخبارات الإسرائيلية، والى رؤوس غير تقليدية تخترق منظومة الرقابة الدولية، وذريعة تخترق منظومة الأخلاق العالمية. لهذا السبب تنظر إسرائيل إلى تطوير هذه المنظومة على المدى البعيد، ولكنها تعتبرها مهمة في اكتمال أضلاع الردع المثالي أمام الدول العربية. ولكن ازدادت الحاجة الى هذه المنظومة بعد صعود التهديد الايراني وتطوير البرنامج النووي الايراني الذي يحاول العالم اليوم ان يقف امامه بوسائل دبلوماسية.

الضلع الأول: القدرة على الهجوم وإصابة العدو إصابات مباشرة.

الضلع الثاني: القدرة على صد هجوم العدو وشل قدرته الهجومية.

الضلع الثالث: القدرة على الرد بعد نجاح العدو بضرب الدولة، شرط أن يكون الرد مؤلماً. ويكلف الدولة المهاجمة ثمناً كبيراً يفوق الفائدة التي جنتها من ضربتها الأولى.

الضلع الرابع: قدرة تحمل الجبهة الداخلية لهجمات صاروخية على المراكز المدنية.

على ضوء التحولات الإقليمية وتطور مفاهيم الردع، اخذ الضلع الرابع بعدا مهماً في العقد الاخير، فان التوجه الإسرائيلي العام لمفهوم الردع لم يعد يعتمد على المنظومة العسكرية فقط، بل على محاور أخرى، مجموعات بحثية وإستراتيجية تقول أن على الردع الإسرائيلي أن يعتمد على محورين: المحور الأول هو قوة جيش الدفاع الإسرائيلي العسكرية، أما المحور الثاني، فتعتقد هذه المجموعة من الباحثين أنها مركبة أكثر من المحور الأول ومن الصعب قياسها بشكل دقيق كما في المحور الأول، وهو قدرة القيادة على اتخاذ القرارات على ضوء المحور الأول من مركبات الردع الإسرائيلية، ويدخل في هذه المحور: القدرة على اتخاذ قرار سياسي داخلي لاستعمال القوة، الحاجة لأخذ بعين الاعتبار ردود الفعل الدولية، قدرة الصمود عند الشعب الإسرائيلي (روتشيلد، ٢٠٠٦).

يشكل مؤتمر هرتسليا للمناعة الوطنية والأمن القومي، والذي بدأ أعماله بشكل سنوي بعد انتفاضة الأقصى في أكتوبر ٢٠٠٠، نموذجا للتفكير الاستراتيجي الجديد لمفهوم الردع الإسرائيلي، حيث يعتبر الخطاب في هذا المؤتمر أن المناعة الوطنية بكل مركباتها: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية ، الديمقراطية وحتى الروحية تشكل جزء من مفهوم الردع الإسرائيلي إلى جانب المحور العسكري، وانه من الصعوبة الحديث عن مفهوم للردع بدون هذه الجوانب (اراد، ٢٠٠١).

في تقرير اللجنة الخاصة التي عينها وزير الأمن السابق شاؤول موفاز لصياغة نظرية أمنية إسرائيلية، برئاسة دان ميريدور (انظر الهامش رقم ١)، خلصت اللجنة إلى أن إسرائيل تقف أمام تحديات إستراتيجية جديدة، فلم يعد هناك مكان للحروب التقليدية بين الجيوش النظامية بأسلحة تقليدية، تواجه إسرائيل اليوم تهديدا من نوع آخر، تهديدا غير تقليدي يتمثل بالسلاح النووي وخصوصا الإيراني من جهة، وتهديدا ما دون التقليدي ويتمثل بالمواجهة من منظمات عسكرية في حرب عصابات من جهة أخرى. وعلى ضوء ذلك فان مفاهيم الردع السابقة لا بد أن تتغير على ضوء التغيرات الجديدة وتتطلب تفكيرا استراتيجيا جديدا.

يعتقد بعض الباحثين الإسرائيليين أن إسرائيل فشلت في خلق معادلة ردع أمام حرب العصابات والمنظمات المسلحة، وهنالك من يتبنى توجها راديكاليا ويقول أن إسرائيل لم تملك أبدا ردعا كهذا على الإطلاق، بل ملكت ردعا أمام الدول العربية فقط، "في السنوات الخمسين الأخيرة لم تردع إسرائيل المنظمات المسلحة وحرب العصابات، ولم تمنع هجوما على المدنيين الإسرائيليين، عمليات الرد في سنوات الخمسينات لم تمنع استمرار الهجوم على التجمعات الإسرائيلية... لم تمنع الانتفاضة الأولى والثانية، ولم تردع نشاطات حزب الله، أو منتحرين فلسطينيين" هآرتس، ١٢/٢٦/

الردع والحرب على لبنان

تعتبر الحرب في لبنان بين حزب الله وإسرائيل، حربا بين منظمة تتبع نمط حرب العصابات، وبين جيش منظم، وتختلف في هذه الحالة حالة الردع بين دولة ودولة أخرى، وقد حاولت إسرائيل أن تردع منظمات مسلحة كما في فلسطين أو لبنان، إلا أن نجاحها كان محدودا، ورغم أن نظرية الردع صمدت في لبنان ست سنوات منذ الانسحاب من لبنان عام ٢٠٠٠، فان الحالة اللبنانية تمثل حالة ردع متبادل بين الطرفين وليس فقط من طرف واحد. تمثل الحالة الفلسطينية حالة كلاسيكية للردع الذي تقوم به إسرائيل ضد لاعبين سياسيين ليسوا دولا مثل المنظمات الفلسطينية، أن معادلة الردع مع الفلسطينيين تستند حتى الآن إلى مركبين رئيسيين من وجهة نظر إسرائيلية: الأول– مستوى الإنجازات السياسية الذي يتوقعه الفلسطينيون، والإحباط المرتبط بذلك في ظلّ غياب أي تقدّم سياسي. الثاني– الرد الإسرائيلي الشديد على "الإرهاب" و "حرب العصابات" الذي يلحق أضرارًا واسعة ومستمرة بالمجتمع الفلسطيني (عفرون، ٢٠٠٦).

يعتقد بعض الباحثين الإسرائيليين أن إسرائيل فشلت في خلق معادلة ردع أمام حرب العصابات والمنظمات المسلحة، وهنالك من يتبنى توجها راديكاليا ويقول أن إسرائيل لم تملك أبدا ردعا كهذا على الإطلاق، بل ملكت ردعا أمام الدول العربية فقط، "في السنوات الخمسين الأخيرة لم تردع إسرائيل المنظمات المسلحة وحرب العصابات، ولم تمنع هجوما على المدنيين الإسرائيليين، عمليات الرد في سنوات الخمسينيات لم تمنع استمرار الهجوم على التجمعات الإسرائيلية... لم تمنع الانتفاضة الأولى والثانية، ولم تردع نشاطات حزب الله، أو منتحرين فلسطينيين" (هآرتس، ١٢/٢٦/ ٢٠٠٠، ص: ب١). أما البعض الآخر فيتبنى توجها معتدلا ويعتقد أن إسرائيل نجحت في حالات معينة أن تردع منظمات عسكرية، مثل ردع حزب الله خلال سنوات التسعينيات عن مهاجمة التجمعات اليهودية في الشمال بشكل مكثف (بار–يوسف، ١٩٩٩)، وخلال السنوات التي أعقبت الانسحاب من لبنان.

يهدف الردع الإسرائيلي في حالة المواجهة مع منظمات عسكرية غير دول إلى تحقيق الأهداف التالية: تقليل مستوى العنف وليس وقفه بالضرورة، ردع المنظمات العسكرية من القيام بعمليات ضد المدنيين، تغيير سياسة الخصم من تبني المواجهة العسكرية إلى الخوض في الساحة السياسية وتحديد قوانين اللعبة لمنع تصعيد في الأعمال العسكرية (غوردون، ٢٠٠٢).

عودة إلى الحالة اللبنانية، فان ميزان الردع، أو كما يسميه البعض ميزان الرعب بين حزب الله وإسرائيل، حافظ على هدوء الحدود اللبنانية الإسرائيلية بشكل نسبي، إن عملية اسر الجنديين الإسرائيليين مثلت بالنسبة لإسرائيل فشل الردع أمام حزب الله، الأمر الذي تطلب ردا عسكريا، كما يتوجب حسب النظرية الإستراتيجية الإسرائيلية بعد فشل الردع. ربما اعتقد حزب الله انه بهذا العملية لم يخل بقوانين اللعبة التي تحددت على الحدود خلال سنوات، ولهذا لم يتوقع عملية شاملة من طرف إسرائيل على لبنان (عبرون، ٢٠٠٦). هنالك من يعتقد وخصوصا في أوساط اليمين الإسرائيلي، وأوساط عسكرية وبحثية أن الردع الإسرائيلي بدأ يتشقق بعد السكوت عن العملية التي أدت إلى مقتل ثلاثة جنود إسرائيليين وأخذهم إلى لبنان عام ٢٠٠٠ والتي نفذت بعد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، وان محاولات ترميم الردع الإسرائيلي بعدها لم يخف آثار الصمغ عن هذه التشققات، واليمين الإسرائيلي مقتنع أن عملية الانسحاب نفسها بشكل أحادي الجانب شكلت بداية تشقق جدار الردع الإسرائيلي، ولكن بدا واضحا لدى الساسة والاستراتيجيين الإسرائيليين إن عملية التبادل مع حزب الله في فترة حكومة الليكود بقيادة شارون ساهمت في ازدياد عمق الانهيار للردع الإسرائيلي، الأمر الذي يستوجب كل ذلك لجان تحقيق لفحص

هذه الأمور (انظر النقاش حول لجان التحقيق في الصحافة الإسرائيلية، هآرتس، ١٤-١٥/٨/٢٠٠٦). إضافة إلى أن الانسحاب من غزة بشكل أحادي الجانب اضر بقوة الردع الإسرائيلية، وهذا ما أكده رئيس هيئة الأركان السابق بوغي يعلون، في محاضرة ألقاها في مؤتمر هرتسليا السادس، "أن الانسحاب من غزة وشمال الضفة الغربية بشكل أحادي قد اضر بقوة الردع الإسرائيلية، وان الحل لهذا الضرر يجب أن يدفع الطرف الثاني ثمنا باهظا لأي أعمال يقوم بها في المستقبل من المناطق التي تم الانسحاب منها". بينما رفض دان حالوتس الربط بين خطة فك الارتباط وعملية حزب الله الأخيرة قائلا "يجب ان نقرر ما أدى إلى ما، اذكر انه خطف لنا جنود وقتلوا بدون سياق، قبل خطة فك الارتباط" (معاريف، ٢٨/٧/٢٠٠٦).

على الرغم من أن ذريعة الحرب كانت اسر الجنديين الإسرائيليين وقصف الشمال خلال عملية الأسر، إلا أن إسرائيل حددت لها ثلاثة أهداف من الحرب: ضرب حزب الله إلى درجة إضعافه كليا، إعادة قدرة الردع الإسرائيلية وتغيير الواقع السياسي في لبنان (بن مئير، ٢٠٠٦)، تعتبر هذه الأهداف أهداف عامة وليست عينية يمكن فحص مدى تحقيقها أو انجازها، ويشير "المستجد الاستراتيجي" لمركز ياقة للدراسات الإستراتيجية التي ظهر بعد أسبوعين من الحرب، إن هدف إعادة الاعتبار لقوة الردع الإسرائيلية يمكن تحقيقه خلال الحرب بسبب رد الفعل الإسرائيلي المفاجئ على العملية، إلا أن الهدفين الأخريين من الصعوبة تحقيقهما من خلال الآلة العسكرية فقط، وتحتاج إلى مسار سياسي دبلوماسي حثيث (انظر: المستجد الاستراتيجي، ٢٠٠٦ بترجمة أنطون شلحت، المشهد الاسرائيلي).

يشير المستجد الاستراتيجي إلى أهداف فرعية أخرى للحرب، ويشكك في إمكانية تحقيقها خلال العملية العسكرية، إعادة الجنديين الأسيرين بدون الإفراج عن أسرى عرب، ضربة جدية للقدرات العسكرية لحزب الله، إضعاف مكانة حزب الله في لبنان والعالم العربي نتيجة ضربه عسكريا، إبعاد حزب الله عن الحدود الشمالية لإسرائيل، نشر الجيش اللبناني في الجنوب، خلق مناخ سياسي يتيح نزع سلاح حزب الله. ويوضح التقرير أن الهدفين المتمثلين في ضرب حزب الله عسكريا، وإبعاده عن الحدود يمكن تحقيقها عسكريا ولكنه يشكك في إمكانية تحقيق باقي الأهداف بالوسائل العسكرية.

ويتفق البروفسور ايتمار رافينوفيتش رئيس جامعة تل أبيب والمتخصص في الشؤون السورية على أن احد الأهداف يجب أن تكون إعادة الاعتبار للردع الإسرائيلي، أي "انتهاز الفرصة لبلورة قواعد لعبة

«يجب ان يدفع الطرف الثاني ثمنا باهظا»

جديدة في لبنان، ليس فقط حيال حزب الله وإنما أيضًا حيال سورية"، وتتعلق قواعد اللعبة بمحور أساس، هو الردع الإسرائيلي. في هذا الخصوص يضيف رابينوفيتش: "توجد هنا أربع غايات- حزب الله، لبنان، سورية وإيران. ليست لدينا لا الأدوات ولا الرغبة في المجابهة مع إيران، وبالتأكيد على خلفية برنامجها النووي. لكن مقابل الثلاثة الباقين لدينا بشكل أكيد حيّز معيّن من النشاط. ومن بين هؤلاء جميعًا تبرز حكومة لبنان باعتبارها العنوان الأكثر راحة، رغم أن العنوانين الجوهريين هما سورية وحزب الله. وفي الحالات جميعًا ينبغي أن نردّ بصورة قاسية لكن فاعلة، وليس فقط أن نفرغ غضبنا".

شلومو بروم، الباحث في "مركز يافه للدراسات الإستراتيجية" في جامعة تل أبيب، يرى أن "قوة الاستفزاز من طرف "حزب الله" ونتائج عملية الأسر "لا تتيح "لإسرائيل إمكانية العودة إلى قواعد اللعبة القديمة، لأن من شأن ذلك أن يبث رسالة إلى حزب الله وأيضًا إلى عناصر أخرى تنشط ضد إسرائيل أن في مقدورهم أن يبادروا إلى استفزازات آخذة في التصاعد دون رد من إسرائيل"، وفي رأي بروم أن الرد الإسرائيلي الذي لم يتأخر له عدة غايات، وهي كما يكتب:

"الغاية الأولى- جباية ثمن باهظ من مهاجمة أهداف في لبنان، سواء كان ذلك الثمن مباشرًا من الخسائر اللاحقة بحزب الله أو كان ثمنا سياسيا، عن طريق تقويض مكانة حزب الله داخل لبنان بواسطة المس بأهداف لدولة لبنان، مثل مطار بيروت ومحطة توليد الطاقة وعزل جنوب لبنان عن شماله. والفرضية هنا هي أن من شأن ضربات كهذه أن تصاعد الضغط الداخلي على حزب الله من أجل كبح جماحه ومن أجل نزع سلاحه في سياق لاحق. وكل هذه الأمور يفترض بها أن تعيد ترميم ميزان الردع أمام حزب الله.

الغاية الثانية- إيجاد ضغط دولي على حزب الله وأوصيائه في سورية وإيران من أجل أن يعملوا هم أيضًا على كبح جماحه، من منطلق

زئيف شيف المحلل العسكري الإسرائيلي ربط بين الحرب على لبنان ومفهوم الردع الاقليمي "إستراتيجية إنهاء الحرب مع حزب الله ومؤيديه يجب أن تكون نهاية ايجابية إذا ضرب حزب الله بقوة وشعر انه دفع ثمناً باهظاً وانه معزول في العالم العربي، فقط نهاية على هذه الطريقة يمكن أن تمنع أخطار مستقبلية" (هآرتس، ٢٠٠٦/٧/٢٨، ص:ب١). اما يوسي ملمان المحلل الاستراتيجي في صحيفة هآرتس يعتقد إن قدرة إسرائيل على الردع والحسم أصبحت مقيدة أكثر مما كان في الماضي

الافتراض بأن الأسرة الدولية لا ترغب في رؤية لبنان يتحطم ثانية.

الغاية الثالثة– إلحاق ضربة قاسية بقدرات حزب الله العملياتية في سبيل خفض قدرته على المس بأهداف مدنية داخل إسرائيل". (موقع المشهد الإسرائيلي، ٢٠٠٦/٧/٢٤ بترجمة أنطون شلحت، المشهد الاسرائيلي).

يحدد بنيامين نتنياهو أهداف الحرب بارتباطها بالردع الإقليمي وليس الردع المتبادل بين حزب الله وإسرائيل فقط، "فشل نزع سلاح حزب الله من سلاحه سيشكل انتصارا كبيرا لمنظمة إرهابية ولحفائه في إيران وسورية، هذا الأمر سيمكن حزب الله من الاستمرار بتهديد مواطنينا وينتظم من جديد لواجهة جديدة مع إسرائيل... ممنوع أن نساوم على هدف اقل من ذلك" (معاريف، ٢٠٠٦/٧/٢١). بينما حدد رئيس هيئة الأركان "دان حلوتس" أهداف الحرب "هدفنا أضعاف حزب الله لنمكن القيادة السياسية لإضعافه أكثر لكي يقبل السيادة اللبنانية" (معاريف، ٢٠٠٦/٧/٢٨) وأضاف لكن لا يفهم من الحديث أننا سوف ننهي حزب الله، من الضعف إبادة إيديولوجيا" (يديعوت احرونوت، ٢٠٠٦/٧/٢٨ ص:٦). واعتبر إن انجاز الحرب بالنسبة له هو "تنفيذ قرار الأمم المتحدة ١٥٥٩، وعودة الجنديين المخطوفين في لبنان" (معاريف، ٢٠٠٦/٧/٢٨).

زئيف شيف المحلل العسكري الإسرائيلي ربط بين الحرب على لبنان ومفهوم الردع الاقليمي "إستراتيجية إنهاء الحرب مع حزب الله ومؤيديه يجب أن تكون نهاية ايجابية إذا ضرب حزب الله بقوة وشعر انه دفع ثمناً باهظاً وانه معزول في العالم العربي، فقط نهاية على هذه الطريقة يمكن أن تمنع أخطار مستقبلية" (هآرتس، ٢٠٠٦/٧/٢٨، ص: ب١). اما يوسي ملمان المحلل الاستراتيجي في صحيفة هآرتس يعتقد إن قدرة إسرائيل على الردع والحسم أصبحت مقيدة أكثر مما كان في الماضي "أن إسرائيل كانت تستطيع أن تحتل جنوب لبنان خلال أيام إلا أنها كانت مقيدة سياسيا، واعتبر أن الاختلاف بين حرب ١٩٨٢ وبين حرب ٢٠٠٦ هي اختلافات سياسية ذات طابع محلي لبناني، إقليمي ودولي" (هآرتس، ٢٠٠٦/٨/٤، ص:ب١).

خصص مركز يافة للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب في الأسبوعين الأولين للحرب نشرته "المستجد الاستراتيجي" للحرب على لبنان، الباحث يائير عفرون، الذي كتب مقالة بعنوان "الردع وقيوده"، فيرى أن أهداف الحرب تجاوزت منذ البداية غاية "تعزيز عامل الردع"، وإن لم تكن هذه الغاية مفتقدة فيها. وهو يكتب قائلاً في هذا الصدد: "رغبت إسرائيل بواسطة العملية العسكرية في أن تؤدي إلى تغيير الوضع في جنوب لبنان من أساسه، وهكذا أيضًا تحدّدت أهداف المعركة... [غير أن] تحقيق هذه الأهداف يحوم حوله الشكّ، وفي واقع الأمر فإنها أهداف تتجاوز أصلاً تعزيز عامل الردع". ولدى استعراضه تسلسل العلاقة بين إسرائيل والمقاومة اللبنانية، المتمثلة في نموذج "حزب الله"، يصل إلى نتيجة أنه منذ ٢٠٠٥ أخذ يتكوّن (في إسرائيل) الأمل بأن تتغير المنظومة السياسية في لبنان، ومع انسحاب القوات السورية ظهر احتمال معيّن أيضًا لتغيير المكانة الأوتونومية العسكرية لحزب الله (عبرون، ٢٠٠٦ ، بترجمة أنطون شلحت، المشهد الاسرائيلي).

بالإضافة إلى هذه النتيجة لا بدّ من تسجيل نتيجتين أخريين يتوصل إليهما الباحث: الأولى، أن من شأن سلوك حزب الله أن يؤثر على السلوك الفلسطيني في المستقبل. والثانية، أن الردع ليس حجر الزاوية في إدارة النزعات وحلها. إنه، برأيه، إستراتيجية واحدة ضمن عدة إستراتيجيات معدّة لجعل منظومة العلاقات المتنازعة مستقرة. وفي أغلب الحالات ينجح الردع لفترة زمنية معينة فقط. وهو لا يسدّ مسدّ التسويات السياسية. ووظيفته هي ضبط العلاقات العسكرية إبان النزاع وأيضًا دعم تسوية سياسية في حالة التوصل إليها (شلحت،

المشهد الإسرائيلي، ٢٠٠٦/٨/١، عبرون، ٢٠٠٥).

الخلاصة

يمتنع المحللون الإسرائيليون عن وصف الحرب في لبنان بأنها هزيمة، بل يطلقون على ما حدث فشل وليس هزيمة (انظر هآرتس، ٢٠٠٦/٨/١٥، ص:٦).

خرجت إسرائيل إلى الحرب وهي تحمل عبء إعادة قوة الردع الإسرائيلية ليس أمام الدولة اللبنانية أو الدول العربية، بل أمام حزب الله من جهة، والفلسطينيين من جهة أخرى، أي الردع أمام منظمات عسكرية ليست دولا.

رسمت حدود العلاقة بين حزب الله وإسرائيل معادلة الردع المتبادل، وليس الردع من طرف واحد، وقد تمثل هذا الردع المتبادل في تفاهم نيسان بعد عملية عناقيد الغضب، حيث كشفت هذه العملية أن الاستقرار على الحدود الإسرائيلية اللبنانية تحقق بفضل هذا الردع المتبادل، وهي حالة خاصة بالجبهة اللبنانية، فرضها حزب الله ليس لأنه متفوق عسكريا، بل لان مفهوم المناعة الوطنية الإسرائيلية يشمل الجبهة الداخلية وقدرتها على تحمل حرب مستمرة ومتواصلة، وهذا النقطة كانت نقطة الضعف الإسرائيلية التي مهدت لحلول معادلة الردع المتبادل.

هذه هي المرّة الأولى في تاريخ إسرائيل التي يتعرّض فيها العمق، أو الجبهة الداخلية، إلى قصف متواصل بالصواريخ لحوالي شهر كامل. وبلغة المعلق السياسي عكيفا إلدار: "للمرة الأولى منذ حرب الاستقلال يختبئ الكثير من أبناء إسرائيل لأيام طويلة في الملاجئ، ويذوق عشرات الآلاف منهم الطعم المرّ للجوء. في صيف ١٩٦٧ كانت ستة أيام كافية للجيش الإسرائيلي من أجل هزم جيوش مصر وسورية والأردن. لكن منذ حوالي ثلاثة أسابيع لا ينجح جيش إسرائيل، الذي ازداد قوة وتقنيةً أضعافًا مضاعفة، في إخضاع ميليشيا لبنانية" (هآرتس ٣١ /٧/ بترجمة أنطون شلحت، المشهد الاسرائيلي). منذ العام ١٩٤٨ وحتى حرب الخليج، لم يكن "صمود الجبهة الداخلية" جزء من معادلة الردع الإسرائيلية، ولكن منذ ذلك الحين، تحولت هذه المسألة إلى مركب محوري في المعادلة، وهي التي مكنت من استبدال الردع الأحادي الجانب، إلى حالة ردع متبادل مع حزب الله. معادلة الردع المتبادل مع حزب الله، كمنظمة عسكرية تتبنى خيار حرب العصابات افقد مركب الحسم أهميته في معادلة الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ردع وحسم، لانه من الصعوبة حسم معركة في حرب العصابات، لان المعركة تكون أساسا معركة سياسية وإعلامية ونفسية تأخذ طابعا عسكريا، بينما الحروب بين الجيوش النظامية كما تعودت عليها إسرائيل، هي حروب عسكرية تقليدية لها طابع إعلامي وسياسي ونفسي.

لخص موشيه ارنس وزير الأمن الإسرائيلي السابق الحرب على لبنان في مقاله نشرها في صحيفة هآرتس قال فيها "الحرب التي كان من المفترض بها، حسب قول قادتنا، أن تعيد بناء قوتنا الردعية، نجحت في تدميرها خلال شهر واحد. الرسالة الواضحة لن تغيب عن أنظار حماس والسوريين والإيرانيين، وربما أيضا عن أنظار بعض جيراننا الذين تنازلوا عن خيارهم العدائي خلال سنوات طويلة" (هآرتس، ٢٠٠٦/٨/١٣).

يخالف المحلل العسكري لصحيفة هآرتس موقف ارنس في فشل إسرائيل في إعادة قوة الردع، ففي تلخيصه للحرب وتأثيرها على قوة الردع الإسرائيلية يقول، "يعتمد الردع الإسرائيلي بالأساس على سلاح الجو، هو جوهر الردع الإسرائيلي، والتي تتمثل بالرد السريع والقوي ضد أهداف كبيرة مثل بيروت، من الأهمية أن يفهموا ذلك في دمشق، هنالك شك إذا كانت للقوى البرية نفس قوة الردع مثلما لسلاح الجو، ربما أنها استنزفت أمام صواريخ حزب الله المضادة للدبابات، الكثير من جمود الاحتياط وصلوا إلى الجبهة ولم يكونوا قد تدربوا سنوات بسبب التقليصات في ميزانية الدفاع" (هآرتس، ٢٠٠٦/٨/١٥، ص:٤).

يتم الربط بين الحالة اللبنانية والفلسطينية من خلال مفهوم الردع فقط، ويتم تغييب العلاقة السياسية بين الحالتين. في المستجد الاستراتيجي لمعهد "يافه" تتبين بوضوح هذه العلاقة، إعادة أو تحديث أولويات السياسة الإسرائيلية. ومهما تكن هذه الأولويات فإن أولويتين منها تبدوان شديدتي الأهمية والخطورة وهما:

أولا: تصاعد بل وتصعيد الدور الإسرائيلي في إيجاد الظروف التي "تضاعف ضائقة حزب الله في الساحة الداخلية اللبنانية"، علمًا بأن هذا الدور لم ينتف في المرحلة السابقة.

ثانيا: المزيد من "التفرّغ" لإجراءات يكون من شأنها أن تحفظ "معادلة الردع" مع الفلسطينيين. وهي معادلة قائمة في العمق على ربط "التقدّم السياسي" مهما يكن، بقدرة القوة الإسرائيلية، حسبما سلفت الإشارة. (موقع المشهد الإسرائيلي، بترجمة أنطون شلحت).

من الصعب التكهن ما سيكون مصير هذه المعادلة بعد قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، ولكن بدا واضحا أن هذه المعادلة ينتظرها تطورات كبيرة، وكل ذلك يتعلق بتنفيذ القرار أو عدم تنفيذه.

المصادر

أراد، عوزي (٢٠٠١). ميزان المناعة والأمن القومي. تل أبيب: منشورات يديعوت احرونوت (تحرير).

الموغ، دورون (١٩٩٧). إستراتيجية الردع الإسرائيلية كنموذج للردع المتراكم. رسالة ماجستير: جامعة حيفا.

بار، ميخا (١٩٩٠). خطوط حمراء في إستراتيجية الردع الإسرائيلية. تل أبيب: معرخوت.

بار-يوسف، اوري (١٩٩٩). "خمسون عاما للردع الإسرائيلي: دروس الماضي وتوصيات للمستقبل". معرخوت، تشرين الثاني، العدد: ٣٦٦-٣٦٧.

بن غوريون، دافيد (١٩٥٥). الجيش والأمن. تل أبيب: منشورات معرخوت.

بن مئير، يهودا (٢٠٠٦). "سياسات حكومة إسرائيل وأهداف الحرب". الاستراتيجي، المجلد التاسع، العدد الثاني.

درور، يحزقيل (١٩٨٩). إستراتيجية شاملة لإسرائيل. القدس: الجامعة العبرية.

روتشيلد، داني (٢٠٠٦). الردع ومفهومه. مجلس السلام والأمن. http://www.peace-security.org.il/ArticlesInner.asp?Acat=2&ArticleID=767

ستيف، ارييه (١٩٩٨). الصواريخ الباليستية: التهديد والرد. تل ابيب: يديعوت احرونوت.

طال، يسرائيل (١٩٩٦). الأمن القومي: أقلية أمام أكثرية. تل أبيب: منشورات دبير.

عبرون، يائير (٢٠٠٥). "فك الارتباط والردع الإسرائيلي"، المستجد الاستراتيجي، المجلد الثامن، العدد الثاني، ص: ١٠-١٤.

عبرون، يائير (٢٠٠٦). "الردع وقيوده"، المستجد الاستراتيجي، المجلد التاسع، العدد الثاني، ص:٣٢-٣٦.

غوردون، شموئيل (١٩٩١). "دروس أولية من حرب الخليج". في: شاحام ناتان ورعانانتسبي (محرران). حرب الخليج. تل ابيب: مكتبة بوعليم.

غوردون، شموئيل (٢٠٠٢). إسرائيل ضد الإرهاب: تقييم قومي. منشورات الفي ملتسر.

هركابي، يهوشفاط (١٩٦٤). حرب نووية وسلام نووي. تل أبيب: منشورات معرخوت.

هركابي، يهوشفاط (١٩٩٠). الحرب والإستراتيجية. تل أبيب: منشورات معرخوت.

هوروفيتش، دان وموشيه ليسك (١٩٨٨). "الديمقراطية والأمن القومي"، مجلة اليهودية المعاصرة، ٤، ص: ٢٧-٦٥.

يانيف، افنر (١٩٩٤). السياسة والإستراتيجية في إسرائيل. حيفا: جامعة حيفا.

Zagare, Franke and Kilgour, Marc (2000). Perfect Deterrence. .Cambridge: Cambridge University Press

Patyne, Keith (1996). Deterrence in the Second Nuclear Age. .Lexington: University Press of Kentucky

(Footnotes)

[1]. عين وزير الأمن السابق شاؤول موفاز لجنة لصياغة نظرية أمنية إسرائيلية ويرأس اللجنة وزير المالية والقضاء السابق دان ميريدور، وقد قدمت اللجنة تقريرها في شباط الماضي إلى وزير الأمن السابق شاؤول موفاز، وتقترح فيها إتباع نظرية أمنية إستراتيجية رسمية للأمن القومي الإسرائيلي على ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والدولية، وفي مقابلة معه في القناة العاشرة تعقيبا على حرب لبنان قال ميريدور " اعتقد أن أحدا لم يقرأ التقرير الذي قدمناه" .

صدر حديثاً

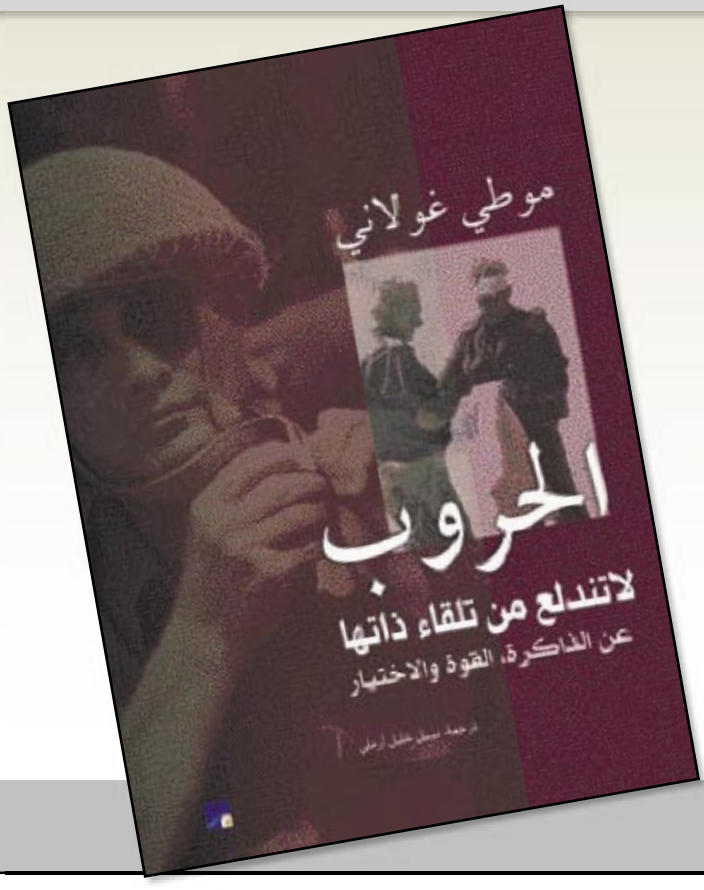

الحروب
لا تندلع من تلقاء ذاتها

مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)